ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: مقاربة تحليلية

بوجرفة بناصر

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة معسكر

ملخص:

تعد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية متعددة الابعاد والآثار بشكل بالغة الصعوبة والتعقيد، وعلى الرغم من ان ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تعتبر من الظواهر الاقتصادية القديمة في كافة المجتمعات الانسانية، ومع ذلك فإن الاهتمام بهذه الظاهرة وأبعادها لم يبدأ الا منذ وقت قريب، وذلك رغم خطورة وتشابك الآثار التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصادات التي تنتشر فيها.فلا يكاد يخلو الاقتصاد الوطني في اية دولة متقدمة كانت او نامية، من وجود بعض صور للانشطة الاقتصادية غير الرسمية ، أي غير المسجلة في الحسابات الوطنية للدولة، وان كان حجم هذه الظاهرة يتفاوت من دولة الى اخرى بحسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ومراحل النمو التي تمر بها.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقديم معظم التعاريف والمفاهيم الخاصة بالظاهرة، والتعرف على انواع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وكذا حصر مختلف اسباب نمو وتطور الظاهرة، ونعرج في الاخير على تأثر الاقتصاد الرسمي بهذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، التهرب الضريبي، الرشوة ، الفساد الإداري، النمو الاقتصادي.

مقدمة:

الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة نجدها في العالم بأسره بأسماء مختلفة باختلاف دول العالم. على سبيل المثال، بانجلترا يسمى بالاقتصاد الخفي (Economie cachée)، في فرنسا يدعى بالاقتصاد الأسود (Economie noire)، بروسيا يدعى بالاقتصاد غير الرسمي (Economie non officielle) ، وبالولايات المتحدة الأمريكية يسمى الاقتصاد تحت الأرضي (Economie souterraine) ، كما نجد في الأدبيات الاقتصادية انه قد أطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها: الاقتصاد غير المنظم،الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المشكل أو غير المهيكل، الاقتصاد الأسود[1] .

هذه التسميات المختلفة كلها مصطلحات تدور حول معنى واحد هو الاقتصاد الذي لا يحسب ضمن الناتج الكلي أو الإجمالي للدولة، أي كل نشاط لا يدخل ضمن إحصائيات الدولة.

ويوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد الغير رسمي على أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي. بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد ، سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في الاقتصاد الغير رسمي. على سبيل المثال عندما ندفع نقودا في مقابل درس خصوصي لأبنائنا، أو عندما نستدعى سباكا أو نجارا أو غير ذلك ، أو عندما نشترى سلعة من بائع جائل يبيع خضر أو سمك ، أو عندما ندفع مالا مقابل ركن السيارة في الموقف أو رشوة لتسهيل احد الملفات ... الخ، فإننا نتعامل في الاقتصاد الغير رسمي. ذلك إن أمثال هؤلاء لا يكشفون عن مثل هذه الدخول إلى السلطات الضريبية.

و نشير أنه قبل السبعينات كانت هذه النشاطات التي لم تدخل ضمن إحصائيات الدولة تدعى بالنشاطات السوداء، فكان يستعمل مصطلح السوق السوداء و العمل الأسود "Le Travail Noir ، Le Marché noir" و تطورت بعدها التسميات فأصبحت توصف بصفات عديدة منها :الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المهيكل، الاقتصاد غير الرسمي..الخ من التسميات خاصة باللغة الأجنبية.

1- تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

يكاد يجمع الكل أن الأستاذ " كيت هيرت "Keith hart " بغانا هو الأول الذي استعمل كلمة غير رسمي Informel وكان ذلك في سنة1971 أي قبل إعداد تقرير كينيا سنة 1972 من طرف المكتب الدولي للمنظمة العالمية للعمل (BIT)، و الذي أطلق فيه بصفة رسمية تسمية الاقتصاد غير الرسمي "Economie Informelle "[2] ، حيث استخدم ثلاث مقاربات مختلفة لتعريفه:

-الاتجاه الإحصائي: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه.

-الاتجاه القانون: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد المخفي و الخارج عن كل إطار قانوني.

-الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي: الاقتصاد غير الرسمي عبارة عن مجموعة الأفعال التي تهدف إلى سد ثغرات العجز و النقائص الموجودة في الاقتصاد العادي الرسمي.

في هذا الإطار أدرج الأستاذ ويلارد "J.C Willard" في مقاله حول الاقتصاد غير الرسمي بالمكسيك جدولا يضم ستة وعشرين (26) مصطلحا شاملا للنشاطات غير الخاضعة للقانون و الإحصاء موضحا كما يلي:

---

[1] Feige, Edgar L., 1989, « The Meaning and Measurement of the Underground Economy », The Underground Economies Edited by Feige, Edgar L., Cambridge University Press,.13-56.

[2] Hart K.,1972,Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana, Journal of Modern African Studies, vol 2.

جدول المصطلحات المستعملة والمعبرة عن النشاطات غير القانونية:

Economie non officielle	Economie non observée
Economie non enregistrée	Economie cachée
Economie non déclarée	Economie sous-marine
Economie dissimulée	Economie souterraine
Economie submergée	Economie secondaire
Economie clandestine	Economie duale
Economie parallèle	Economie occulte
Economie alternative	Economie noire
Economie autonome	Economie irrégulière
Economie grise	Economie périphérique
Economie marginale	Economie informelle
Contre- économie	Economie de l'ombre
Economie invisible	Economie illégale

Source : J.C.Willard, « L'économie souterraine dans les comptes nationaux », Econom Statistique, n 226, INSEE, Paris, nov.1989

و أيا كانت التسمية فان الاقتصاد الغير رسمي يعد من الظواهر المعقدة والتي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم. فالنظرية القائمة حوله لا تزال غير مستكملة خاصة في غياب تعريف دقيق له، فحتى الآن لا تزال المعايير والمقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاطه تتغير بشكل مستمر بالرغم من الدراسات والأبحاث التي تناولتها المنظمات العالمية المختصة في هذا الميدان كمنظمة العمل الدولية (OIT) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ومكتب العمل الدولي (BIT)،... الخ في مختلف البلدان النامية كبلدان أمريكا الجنوبية وبلدان إفريقيا بقصد تحديد مجال و حيز الأنشطة الممارسة في هذا الاقتصاد.

-يرى Vito Tanzi [1] ان الاقتصاد غير الرسمي – استخدم مصطلح Underground Economy- هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، او مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية.

كما يعرف الاقتصاد السري، في صياغة أخرى له، بذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية، بسبب عدم إعلانه أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقة للسلطات الضريبية[2].

ويفترض التعريفان السابقان ان الحسابات القومية تستند بقدر ما على المعلومات الضريبية، يختلف مداه من دولة إلى أخرى. ومن ثم فان تهرب الدخول من الضرائب، قد يترتب عليها عدم القياس الدقيق للدخل القومي.

- يتفق Edgar L. Feige [3] مع Tanzi في تعريفه للاقتصاد الغير رسمي حيث حدده بمجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا يصرح عنها ضريبيا او لا تقاس بواسطة أساليب قياس النشاط الاقتصادي.

- ويعرف Ingo Walter[4] الاقتصاد غير الرسمي بانه ذلك القطاع الذي يتكون من معاملات تخلق قيمة، ولكن تمارس بنية الهروب من شيء ما كالضرائب واللوائح والروتين الحكومي... وغيرها.

[1]Tanzi, Vito. 1983. The underground economy in the United States. Annual estimates, 1930–1980. IMF-Staff Papers 30, no. 2: 283–305.

[2] Tanzi, Vito. 1980. The underground economy in the United States: estimations and Implications. Banca Nazionale Del Lavoro Quartely Review, No 135, *Dec. P* 428.

[3] Feige, Edgar L. ed. 1989. The underground economies. Tax evasion and information distortion. Cambridge, New York, Melbourne: Cambridge University Press.

[4] INGO WALTER,. 1986. Secret Money…The Shadow World Of Tax Evasion Capital Flight And FRAUD, (LONDON; COUNTERPOINT), P.11.

-كما يرى الإقتصاديان Philippe Barthélemy[1] و Arnold Heertje أن الاقتصاد غير الرسمي هو ذلك الجزء من الاقتصاد الإجمالي غير الممثل في الأرقام الرسمية و لهذا يفضلان تسميته بالاقتصاد النفقي L'économie souterraine باعتبار أن مجموع النشاط الرسمي و غير الرسمي هو الذي يمثل المستوى الفعلي للنشاط الاقتصادي لأي دولة.

- ويشير Mirus, Roger, Smith [1994] إلى أن ما نطلق عليه بأنشطة الاقتصاد الغير رسمي سيعتمد على المنظور الذى ننظر منه إلى هذا الاقتصاد. فقد ننظر إلى الاقتصاد الغير رسمي على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبى الناشئ عن وجود هذا الاقتصاد. أو قد ننظر إليه من منظور أثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج القومى فى الاقتصاد ككل. ومن المنظور الأول فان نقطة الانطلاق هى النظام القانونى الذى يحدد طبيعة الدخول التى تخضع للضريبة. ووفقا لذلك فان الاقتصاد الغير رسمي يشمل كافة الأنشطة التى تولد دخلا يخضع للضريبة والتى يتم إخفاءها عن السلطات الضريبية فى البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة. أما من المنظور الثانى فان الاقتصاد الغير رسمي سيتسع ليشمل كافة الأنشطة التى يترتب عليها توليدا للدخل ، سواء أكانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية ، أو سواء إذا كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة.

- اما كل من F.Schneider (2000) [2] و Enste. D فيعرفان الاقتصاد غير الرسمي او الخفي على انه لا يشمل الانشطة غير المشروعة فقط بل يشمل ايضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمتحصلة من انتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية او المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. ومن ثم فان الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الانشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام اذا ما ابلغت بها السلطات الضريبية.

ولكن هل يمكن أن نطلق على هذا الاقتصاد عبارة الاقتصاد غير القانونى. إن مدى دقة هذا اللفظ سوف تعتمد على مفهومنا حول ما يمكن أن نطلق عليه غير قانونى. فهل الأنشطة المولدة للدخل فى الاقتصاد الرسمى والتى لا يعلن عنها للسلطات الضريبية تعد غير قانونية ، أم أن عملية التهرب الضريبى ذاتها هى التى تعد غير قانونية. أن المشكلة الأساسية التى نواجهها هنا لها جانبان ، جانب حسابى وجانب قانونى. فالجانب الحسابى يتمثل فى أن هناك جزءا من النشاط الاقتصادى يتم فى إطار قانونى كامل ويتمتع بالصفة القانونية ولكنه لم يسجل ضمن حسابات الدخل القومى لتعمد إخفاؤه بهدف التهرب من الضريبة. أما الجانب الآخر، وهو التهرب الضريبى ، فهو الجانب غير القانونى فى القضية. ولذلك يصعب أن نطلق على كافة المعاملات التى تتم فى الاقتصاد الغير قانوني بأنها معاملات غير قانونية.

من ناحية أخرى نجد أن بعض الاقتصاديين مثل [1982] Molefsky يشير إلى أن عبارة الاقتصاد الغير رسمي لا تعنى أن كافة المعاملات التى تتم فيه لا تسجل فى الإحصاءات الرسمية للدخل القومى. فهناك احتمال أن يشمل الاقتصاد الغير رسمي جانبا من المعاملات التى تتم أصلا فى الاقتصاد الرسمى. فقد تنتج بعض السلع فى الاقتصاد الرسمى ، ومن ثم تسجل بالتبعية ضمن حساباته ، ومع ذلك يتم استخدامها فى الاقتصاد الغير رسمي ، ولا تسجل بالتالى القيمة المضافة التى تتم عليها فى الاقتصاد الغير رسمي ضمن حسابات الناتج القومى.

2- أنواع الأنشطة الاقتصادية الغير رسمية:

يتنوع الاقتصاد غير الرسمي الى نوعين، نوع مشروع ونوع غير مشروع، وذلك تبعا لمشروعية النشاط الاقتصادي الذي يمارس في الخفاء، لذا سنتناول كلا النوعين في هذا الجدول.

---

[1] Barthélemy Ph .,1986. « Comptabilité nationale et économie souterraine », dans Arnold H et arkhipoff O., éds., Etudes de comptabilité nationale,Economica,Paris.

[2] Schneider, F., Enste, D., 2000. Shadow économies: size, causes, and conséquences. Journal of Economic Literature 38, 77–114.

جدول أنواع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

نوع النشاط	المعاملات النقدية		المعاملات غير النقدية	
الانشطة غير المشروعة	الاتجار في السلع المسروقة والاتجار في المخدرات وتصنيعها، والدعارة، والقمار والتهريب والاحتيال		مقايضةالمخدرات والسلع المسروقة او المهربة. انتاج المخدرات او زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي. السرقة للاستعمال الشخصي.	
	التهرب الضريبي	**تجنب دفع الضرائب**	**التهرب الضريبي**	**تجنب دفع الضرائب**
الأنشطة المشروعة	دخل الاعمال الحرة الذي لا يتم الابلاغ به. الاجور والمرتبات والاصول التي يحصل عليها الفرد من الاعمال غير المبلغ بها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة.	التخفيضات والمزايا الاضافية التي تمنح للموظفين	تبادل الخدمات والسلع المشروعة	جميع الاعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه.

Source: Lippert, O., Walker, M., 1997 (Eds.), the Underground Economy: Global Evidences of its Size and Impact. The Frazer Institute, Vancouver, BC.

3- أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

توجد مجموعة من العوامل المتعددة والمتشابكة والتي تؤثر في نمو واتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.واذا كانت العوامل الاقتصادية تاتي في مقدمة هذه العوامل المسئولة عن نمو هذه الظاهرة، الا انه لا يمكن فصل هذه العوامل او عزلها عن البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في البلاد، ومن ثم يمكن القول ان اسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يعزى الى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلاد، فضلا عن بعض العوامل الخارجية.

والواقع ان وجود اختلالات جوهرية تصيب بنية الاقتصاد القومي تعتبر من اهم العوامل الاقتصادية التي تفسر نشاة ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .كما يرجع بعض الاقتصاديين نشوء هذه الظاهرة الى وجود تعقيدات ادارية وبيروقراطية حكومية والتي ترتبط بزيادة حجم القطاع العام وزيادة دور الدولة في ملكية وادارة النشاط الاقتصادي، وذلك فضلا عن ارتفاع مستوى الأعباء الضريبية.

حيث يرى Vito Tanzi[1] انه في ظل اقتصاد سوقي حسن السير دون وجود ضوابط حكومية على الأسواق لن تتواجد أنشطة سرية. إذ أن حوافز تلك الأنشطة تنشط مع زيادة ضوابط الاقتصاد وارتفاع مستوى الضرائب.

وقد حدد Tanzi أربعة عوامل تهيئ المناخ لتولد الاقتصاد غير الرسمي وهي الضرائب، واللوائح Réglementation، والحظر Interdiction، والفساد الإداري Corruption.

ويضع Tanzi حدودا فاصلة بين اللوائح والحظر، إذ أن اللوائح هي ما تسنه الحكومة من تشريعات، وقواعد في سبيل فرض رقابتها على أسواق السلع، وعوامل الإنتاج، والنقود، والصرف الأجنبي. الأمر الذي يترتب عليه نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية. أما الحضر فيتعلق

بمنع ممارسة بعض الأنشطة بموجب القانون. فالحظر يمنع وجود أسواق رسمية منتظمة لمخرجات تلك الأنشطة. الأمر الذي يترتب عليه نشوء أسواق سوداء غير مشروعة.

انه في ضوء ما تقدم، يمكن تقسيم أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي إلى:

- العوامل الضريبية
- عدم العدالة المالية
- الضوابط والقيود الحكومية
- عوامل ترتبط بالفساد الإداري
- الحظر

وتمثل العوامل السابقة صورا مختلفة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، إذ يسهم كل منها بقدر ما في نمو الاقتصاد غير الرسمي، يختلف مداه من دولة إلى أخرى تبعا للظروف التي تمر بها.

1-3 ارتفاع مستوى الضرائب

تعتبر الضرائب المرتفعة مسئولة عن نشاة ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير في كثير من الدول.وهكذا فكلما كانت الانشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الظرائب من وقت لاخر، كلما تزايد الحافز لدى الافراد والمشروعات نحو التحول الى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، ويتوقف قرار المشاركة في هذا النوع من الاقتصاد للتهرب من الضرائب على اساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب، وكافة الجزاءات الاخرى، وبين الدخول الاضافية التي سوف يحققها من جراء التهرب من دفع الضرائب. وبناءا على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب او عدم التهرب ومن ثم العمل في الاقتصاد غير الرسمي او الرسمي.

فقد لوحظ اتجاه نسبة مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الاجمالي الى ما يقرب من 50% في بعض الدول، وذلك باالاضافة الى الضرائب والرسوم الملحقةبهذه الضرائب والتي تكون نسبتها اكثر ارتفاعا عن النسبة السابقة.ويؤدي نمو العبء الضريبي ، سواء بالنسبة للضرائب المباشرة او غير المباشرة، الى رفع نسبة مساهمة الضرائب في الناتج القومي الاجمالي، وهو ما يؤدي إما الى محاولة تجنب الضرائب او التهرب منها، وهكذا يؤدي ارتفاع العبء الضريبي الى تحويل بعض الانشطة الى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، حيث لا يتم تسجيل هذه الانشطة، وبالتالي لا تدفع الضرائب.

ويلاحظ ان حالات التهرب الضريبي تزداد كلما سادت المجتمع حالة من السخط العام على البرامج الحكومية وزادت الشكوى من عدم انفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة، او عدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي او في توزيع الخدمات الاجتماعية التي تقوم بتاديتها الحكومة والقطاع العام.مع مراعاة ان اذا كانت الادارة الضريبية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءةن وكانت العقوبات المقررة على التهرب الضريبي رادعة، فان زيادة معدلات الضرائب الحدية الاضافية لا يؤدي بالضرورة الى حدوث اقتصاد غير رسمي، وعلى العكس من ذلك، فان ضعف كفاءة الادارة الضريبية مع النظرة السيئة الى الضرائب والى برامج الانفاق العام الحكومية مع ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي الى نمو وازدهار الاقتصاد غير الرسمي.

وإذا كان من المتوقع ان تؤدي كل انواع الضرائب الاضافية الى تحول بعض المشروعات والانشطة الى العمل في الاقتصاد غير الرسمي ومن ثم التهرب من الضرائب، الا ان اهمية ودرجة تاثير نوع معين من الضرائب ومدى مسئوليتها عن حدوث الاقتصاد غير الرسمي تختلف من دولة الى اخرى.

وعلى سبيل المثال، فان ارتفاع معدلات ضرائب الدخل في الولايات المتحدة الامريكية يعتبر هو السبب الرئيسي وراء حدوث نمو الاقتصاد غير الرسمي.بينما نجد انه في الدول الأوروبية يرجع نمو الاقتصاد غير الرسمي الى ارتفاع اشتراكات التامينات الاجتماعية والرسوم الخاصة بالضمان الاجتماعي، وهو ما يؤدي الى سوق سوداء للعمالة واتجاه اصحاب الاعمال الى دفع اجور منخفضة للعمال حتى لا يضظروا الى

دفع حصة كبيرة في التامين الاجتماعي للعمال، ومن ثم يستفيد كل من العامل غير الخاضع لضريبة الدخل، واصحاب الاعمال غير المسددين لاشتراكات التامينات الاجتماعية.اما بالنسبة للدول النامية، فان الضرائب المرتفعة على الواردات والصادرات لهذه الدول تاتي في مقدمة العوامل المسئولة عن اتجاه المشروعات وتحولها نحو العمل في الاقتصاد الخفي.

وقد يحدث تهرب ضريبي من سداد ضرائب اخرى مثل ضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب غير المباشرة.وفي بعض الدول مثل ايطاليا والارجنتين على سبيل المثال، يمثل التهرب الضريبي من الضريبة المستحقة على القيمة المضافة حوالي 50% من حصيلة الضرائب غير المباشرة، وهو ما يؤدي الى اثارة شكوك قوية حول مدى دقة او صحة التقديرات والحسابات القومية. وهناك بعض الدول الاخرى التي تفرض ضرائب ورسوم جمركية مرتفعة على الواردات والتي قد تزيد على 100 % من قيمة السلعة، وهو ما يشجع على التهرب الضريبي ودخول السلع المستوردة الى داخل البلاد دون سداد ضريبة جمركية عليها.

كما يلجأ بعض رجال المال و الاعمال الى التهرب من سداد الضرائب المستحقة على الارباح الراسمالية او على التحويلات الراسمالية او على حصة بيع الملكية عن طريق التزوير والتلاعب في القيم الدفترية والسجلات لاخفاء القيم الحقيقية لهذه المعاملات. ويترتب على ذلك تحقيق ثراء فاحش لبعض اصحاب الاعمال المتهربين من سداد الضرائب الحقيقية التي من المفروض سدادها لخزانة الدولة، بينما تنخفض حصيلة الدولة من الضرائب ويحدث تشويه للحسابات القومية في الدولة، ويترتب على ذلك حدوث عدة آثار اقتصادية على توزيع الدخل القومي وعلى العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع.

وقد اشار البعض الى ان ارتفاع الضريبة على الدخل الاضافي يعد السبب الرئيسي وراء ظهور الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول مثل السويد.فوفقا لمعدلات الضريبة السائدة في السويد، يؤدي عدم قيام الممول بالكشف عن دخوله الاضافية الى تهرب ضريبي نسبته 65% من الدخول غير المكشوف عنها، وهو ما يعد حافزا كبيرا للممولين الى التهرب الضريبي، والتحول الى الاقتصاد غير الرسمي. وقد اعطى Hansson(1982) مثالا عن ذلك بحالة السويد، حيث اشار الى ان العامل الذي يعمل في الاقتصاد غير الرسمي ساعة اضافية بنصف الاجر الذي يعمل به في الاقتصاد الرسمي، يحصل على ايراد صافي يعادل ضعف ايراده من تلك الساعة اذا ما عمل في الاقتصاد الرسمي ودفع الضريبة المفروضة على هذه الساعة الاضافية في الاقتصاد الرسمي.وعلى الرغم من ان النظام الضريبي في السويد يعد من الانظمة ذات الكفاءة والمرونة العالية، فضلا عن انخفاض نسبة الفساد الاداري بين العاملين في مجال الضرائب، وهوما يضمن حصر الاقتصاد غير الرسمي في اضيق نطاق ممكن بالمقارنة بباقي الدول ومع فقد اشار Hansson الى ان آثار ارتفاع معدلات الضريبة، وبصفة خاصة على الدخول الحدية، في صورة نمو وازدهار للاقتصاد غير الرسمي، لا سيما على المدى الطويل، وهوما يوفر بالفعل دوافع نحو المخاطرة والتحول نحو الاقتصاد غير الرسمي.

على أن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو هل يؤدى تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد الخفى؟، إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعنى بالضرورة القضاء على الاقتصاد الخفى. ذلك أن المتعاملين فى الاقتصاد الخفى يتمتعون بمعدل ضريبة فعلى يساوى صفرا. وبالتالى فان تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد فى إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة. على انه على احسن الفروض يمكن تخيل أن تخفيض معدل الضريبة سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الخفى. أما هؤلاء الذين يتعاملون فعلا فى الاقتصاد الخفى فيصعب تصور أن تتأثر أعدادهم بتخفيض معدلات الضريبة.

وكاجابة على السؤال المطروح فان الادب النظري للتهرب الضريبي لم يصل بعد الى راي قاطع حول اثر سعر الضريبة على التهرب. ويمكن تقسيم الاراء التي تناولت تاثير سعر الضريبةعلى التهرب الضريبي الى ثلاثة محاورهي:

- تؤدي زيادة سعر الضريبة الى خفض التهرب الضريبي، اذا فرضت الغرامة على مقدارالضريبة المتهرب منها(اذ تمثل العقوبة نسبة من الضريبة التي يتهرب منها الفرد) ويرجع ذلك الى انه لا يوجد اثر احلالي، ويعمل الاثر الدخلي بمفرده. اذ ان زيادة سعر

الضريبة تجعل الفرد اقل ثراءا، ومع افتراض نفور المكلف من الخطر، فانه يميل الى تخفيض التهرب من الضريبة، عن طريق زيادة دخله المعلن للسلطات الضريبية.

- يكون تاثير زيادة سعر الضريبة غير واضح على التهرب الضريبي، اذا تم فرض الغرامة على الدخل غير المعلن، وذلك لوجود كل من اثر الاحلال واثر الدخل.
- تؤدي زيادة سعر الضريبة الى زيادة التهرب الضريبي، اذا فرضت الغرامةعلى الدخل غير المعلن للسلطات الضريبية، ومصاحبة ذلك بسياسة مالية تعويضية.تمنح المكلف مدفوعات تحويلية عوضا عن زيادة الضريبة.اذ يختفي اثر الدخل في تلك الحالة، ويعمل اثر الاحلال بمفرده، الامر الذي يؤدي الى زيادة التهرب.

وبصورة معاكسة لما انتهى اليه الادب النظري للتهرب، فان الدراسات التطبيقية التي تمت في ذلك المجال، ايدت التاثير الايجابي الذي تمارسه الزيادة في سعر الضريبة.

وقد توصل Kaldor في دراسته الشهيرة عن الاصلاح الضريبي في الهند الى ان حافز التهرب من الضريبة، سواء بتخفيض الضريبة ناو الاتجاه الى الاقتصاد غير الرسمي، او برفع الاستقطاعات الضريبية بصورة مصطنعة يتوقف على الاسعار الحديةللضرائب، اذ انها تتحكم في المكاسب الناجمة من عملية التهرب كنسبة مئوية من الدخل المهرب من الضريبة. وقد تدعمت رؤية Kaldor براي لجنة الاستعلامات بادارة الضرائب المباشرة في الهند(1960)، اذ انها وجدت ان معدلات الضرائب على الشرائح المرتفعة للدخل الشخي، هي احدى الاسباب الرئيسة للتهرب الضريبي. وقد تايد ذلك الراي من وزير المالية الهندي في خطابه الخاص بالموازنة، حيث اشار الى توصله لنتيجة مؤداها ان سعر الضريبة عند المستويات العليا للدخل، هو احد المحددات الاساسية للتهرب الضريبي.[1]

وفي دراسة قام بها FRIE Land واخرون، تبين انه اذا تجاوز سعر الضريبة حدا معينا يصبح الجزء المعلن من الدخل مرن مع سعر الضريبة. اذ ان هناك علاقة طردية بين الدخل غير المعلن وسعر الضريبة.

وقد اشارت احدى الدراسات التطبيقية التي قام بها Mark، ان المكلفين الخاضعين للفئات الضريبة الاعلى، يميلون الى عدم الاقرار عن نسبة اعلى من دخولهم مقارنة باولئك الخاضعون لفئات ضريبة ادنى.

ويرى Arther Laffer احد اقتصاديي مدرسة العرض في الولايات المتحدة انه بعد حد معين للضرائب، فان أي زيادة في سعر الضريبة تؤدي الى تخفيض حجم الحصيلة الضريبية المتوقعة، اذ ان المعدل المرتفع للضريبة من شانه ان يدفع الافراد الى التهرب الضريبي وذلك بالعمل في الاقتصاد غير الرسمي، الامر الذي ينعكس بالسلب على حصيلة الضرائب. ويفرق Laffer بين المدى الملائم للضريبة، والمدى المحرم لها، اذ يعكس الاول المدى الذي يمكن ان ترتفع فيه معدلات الضريبة، ويقترن ذلك بزيادة في حصيلة الضرائب.في حين يبين المدى المحرم prohibitive range أن أي زيادة في معدل الضريبة بعد المعدل الامثل، سوف يؤدي تناقص حصيلة الضرائب، ويرجع ذلك الى تفضيل الافراد العمل في الاقتصاد غير الرسمي او الاستمتاع بوقت الفراغ، على العمل في الاقتصاد الرسمي. وحينما يصل معدل الضريبة الى 100% تصبح الحصيلة الضريبة صفر.

كذلك فان إدخال أشكال أخرى من الضريبة غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax (VAT ، أو ضريبة المبيعات Sales Tax بدلا من الضرائب على الدخل لن يقضى على الاقتصاد الخفى. على سبيل المثال فان الدول الأوروبية تعانى من وجود اقتصاد خفى بالرغم من استخدام ضريبة القيمة المضافة على نطاق واسع. ذلك أن من الممكن التهرب من ضريبة القيمة المضافة من خلال الاتفاقات التى يمكن أن تتم بين المنتجين والمشترين ، وكذلك من خلال تزييف الفواتير. وإذا ما نجح المتعاملون فى التهرب من الضريبة على القيمة المضافة فان ذلك سوف يمكنهم من تحصيل الضريبة والاحتفاظ بها لأنفسهم.

[1] Somchi Richupan.op.cit.p.160.

وبالرغم من أن التحليل الاقتصادى الجزئى Microeconomic Analysis للضريبة يشير إلى أن أرباح المنتج تميل إلى الانخفاض مع زيادة مستوى الضريبة لان المنتج قد يضطر إلى تحمل جانبا من الضريبة ، يعتمد ذلك على درجة مرونة الطلب السعرية. إلا أن التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي يجعل من الضريبة مصدرا جيدا للدخل للكثير من تجار التجزئة. بل وقد يمكنهم من زيادة مستوى أعمالهم وذلك عن طريق منح خصم لعملائهم يعادل قيمة - أو جزء من - الضريبة.

ويرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية ، وقناعتهم بالأهداف التى تسعى السلطات إلى تحقيقها. إذ يعد ذلك من العوامل الفعالة فى رفع درجة الالتزام الأدبي من جانب الأفراد نحو دفع الضريبة. فإذا أحس الأفراد بعدم جدوى البرامج الحكومية ، أو أن هناك إسرافا مبالغا فيه فى إنفاق حصيلة الضرائب ، أو أحس الأفراد بان ليس هناك عائد ملموس يعود عليهم، فانهم قد يميلون إلى محاولة التهرب من أو تجنب دفع الضريبة.

ومن العوامل الاخرى التي تؤدي الى نمو وازدهار انشطة الاقتصاد غير الرسمي هي التضخم وارتفاع المستوى العام للاسعار وما يؤدي اليه ذلك من زيادة مستويات الضريبة على الدخل.فعند ارتفاع معدلات التضخم تزداد الدخول والارباح الاسمية للممولين، ومن ثم يتنقل هؤلاء الممولين الى شرائح اعلى من الدخل، وهو ما يؤدي الى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من ان الدخل الحقيقي القابل للتصرف فيه بعد فرض الضرائب قد ينخفض من الناحية الفعلية على اثر وجود تضخم. لذلك يعمد بعض الافراد الى التهرب الضريبي، عن طريق اخفاء جانب من دخولهم عند كتابة اقراراتهم الضريبية، حتى يتجنبوا انخفاض مستويات المعيشة التي تنجم عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة في الوقت نفسه.

2-3 عدم العدالة المالية : ينظر كل من lundstedt & spicer الى العلاقة بين المكلفين والحكومة على انها علاقة تبادلية، يبدو فيها الافراد كما لو انهم يتبادلون في السوق، القوى الشرائية في مقابل خدمات الحكومة. ويتاثر سلوك المكلفين بمدى الاشباع الذي يتحقق لهم في ظل الشروط التبادلية مع الحكومة.[1]

وعندما يتنامى اعتقاد المكلف انه ضحية لعدم العدالة سواء في علاقته مع الحكومة او مقارنة بما يتحمله الاخرون من الاعباء الضريبية، فان ذلك يرفع من المنفعة الحدية التي يشتقها المكلف من وحدة النقود الناجمة عن التهرب من الضريبة. ومن شان ذلك ان يدفعه الى زيادة التهرب الضريبي، وقد يلجا للعمل في نطاق الاقتصاد غير الرسمي. ومن ناحية اخرى اذا ادرك المكلف انه مستفيد من عدم العدالة المالية، فان احساسه بالخطا يقلل من المنفعة الحدية للدخل الناتج من التهرب الضريبي، ومن ثم يدفعه ذلك الى تخفيض التهرب الضريبي.

وينظر المكلفون وهم يتحملون العبء الضريبي الى ما يعود اليهم من خدمات حكومية. فاذا بدا المكلفون يتشككون في جدوى الانفاق العام على الخدمات العامة، سواء في نمطه او حجمه، وعندما تسود مظاهر البذخ والاسرافعلى الجهات الحكومية، فان ذلك قد يؤدي الى انخفاض رغبة الافراد في دفع الضرائب. ويترجم ذلك في صورة وسائل مختلفة، للتخلص من الضريبة كليا او جزئيا، سواء كانت وسائل مشروعة او غير مشروعة وقد يلجا الافراد الى ممارسة الانشطة السرية التي لا تستطيع السلاطات الضريبية الوصول اليها، ومن شان ذلك ان يؤدي(مع يقاء العوامل الخرى على حالها) الى زيادة حجم التهرب الضريبيومن ثم الاقتصاد الغير رسمي.

3-3 الضوابط والقيود الحكومية

يفرض التدخل الحكومي في الاسواق المختلفة قيودا على النشاط الاقتصادي، الامر الذي يؤدي الى خلق حالة من فائض الطلب او العرض في الاسواق، ومن ثم ينتهي الامر بنشوء الاسواق الموازية.

فالتدخل الحكومي يولد حوافز قوية لدى المتعاملين في تلك الاسواق للتهرب من القيود الكمية والسعرية التي يفرضها ذلك التدخل، وبصفة عامة كلما زادت تلك القيود والضوابط التي تفرضها الحكومة، زادت دوافع بعض الافراد للالتفاف حول اللوائح ، وخلال تلك العملية تنشا انشطة مختلفة يصعب مراقبتها تمثل عنصرا هاما في الاقتصاد الغير رسمي.

---

[1] عاطف وليم اندراوس، « الاقتصاد الظلي، المفاهيم والمكونات والاسباب » ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص 46.

وتتعدد نواحي التدخل الحكومي في جميع الاسواق، في اسواق البضائع، واسواق المال واسواق الصرف الاجنبي، واسواق العمل.

3-3-1 التدخل الحكومي في السوق السلعي:

تتعدد صور التدخل الحكومي في الاسواق السلعية، ومنها فرض الرقابة على الاسعار بوضع حدود قصوى لها، والتوزيع بالبطاقات، والالزام بالبيع لحكومة وهيئات التسويق، وحصص الاستيراد والتصدير. ولا شك ان تلك التدخلات قد يوجد ما يبررها، وقد يؤدي ذلك لقصور العرض السلعي في مجابهة الطلب السلعي، ومع ضعف مرونة الهيكل الانتاجي، يصبح هناك جزء من الطلب لم يتم اشباعه، يقابله عرضا محددا يخضع لقيود تؤثر على ربحية المنتجين بالسلب، فتلتقي رغبات كل من الطالبين والعارضين وتنشا السوق الموازية بمنأى عن رقابة الادارة الاقتصادية.

3-3-2 التدخل الحكومي في سوق الصرف الاجنبي :

تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الصرف الاجنبي الى نشوء سوق سوداء للصرف الاجنبي. فحينما تحاول الحكومة ان تضع سعرا للصرف الاجنبي يتم على اساس تداول السلع والخدمات والاصول المالية، وحينما يعكس ذلك السعر تقييم مغالى فيه للعملة الوطنية يفوق كثيرا السعر الذي تعكسه السوق الحرة للصرف الاجنبي، فمن المتوقع ان تنشا سوقا موازية للصرف الاجنبي.

ويترتب على تحديد قيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، تقلص عرض الصرف الاجنبي، اذ ينطوي على ذلك الاجراء فرض ضريبة مستترة على الانشطة المدرة للصرف الاجنبي، ومن شان ذلك ان يضعف الحافز على عرض مواردها من الصرف الاجنبي في السوق الرسمية.

ويمتنع الكثيرون ممن في حوزتهم العملات الاجنبية عن عرضها في السوق الرسمية للصرف الاجنبي، الامر الذي يترتب عليه نشوء حالة من فائض الطلب على الصرف الاجنبي، تدفع المشترين المحبطين من عدم قدرتهم على اشباع احتياجاتهم من السوق الرسمية للصرف الاجنبي، الى اللجوء لاولئك الذين يرغبون في عرض عملاتهم عند سعر اعلى من السعر الرسمي. وتتفاعل قوى الطلب والعرض في ظل وجود السوق الموازية، لتفرز سعرا اعلى بكثير من السعر الرسمي للصرف الاجنبي، وايضا من السعر في السوق الحرة فيما لو لم يتواجد التدخل الحكومي في سوق الصرف الاجنبي .

ويدخل في تحديد السوق السوداء للصرف الاجنبي الى جانب قوى الطلب والعرض، عوامل اخرى كهيكل نظام الرقابة على الصرف، وهيكل اعقوبات التي تفرضها الحكومة على المتعاملين في السوق الموازية للصرف الاجنبي، والموارد التي يخصصها المتعاملون في السوق السوداء لتجنب مخاطر الضبط والكشف من قبل السلطات الرسمية.

3-3-3 التدخل الحكومي في اسواق الائتمان:

تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الائتمان الى نشوء سوق موازية للائتمان، فحينما تضع الحكومة حدا اقصى لسعر الفائدة يقل عن السعر التوازني في ظل حرية سوق الائتمان، فان ذلك يؤدي الى زيادة الطلب على الاموال القابلة للاقراض عند السعر المحدد لاسعار الفائدة، في حين ينخفض عرض تلك الاموال، وتنشا حالة فائض طلب في السوق الرسمية للائتمان. وتنشط مؤسسات التمويل غير الرسمية ويتجه اليها طالبوا الائتمان، لتنشا سوق موازية للائتمان، تفرز سعرا على الفائدة، عن ذلك السعر المحدد رسميا، وايضا عن السعر السائد في السوق الحرة فيما لو لم تتدخل الحكومة في سوق الائتمان.

3-3-4 التدخل الحكومي في سوق العمل:

ياخذ التدخل الحكومي في سوق العمل صورا شتى، اذ قد تتدخل الحكومة في صورة تحديد حد ادنى لمعدل الاجر يفوق المعدل الذي تعكسه قوى السوق، وقد تتدخل الحكومة بتحديد حد اقصى لعدد ساعات العمل، وقد تفرض الحكومة بعض القيود التي تكفل توافرالاشتراطات الصحية للعمال، واخيرا قد ياخذ التدخل الحكومي صورة تحديد او منع بعض الفئات من دخول السوق الرسمية للعمل كالسيدات والاجانب والمسنين وغيرهم.

ومؤدى ما سبق، تحديد السوق الرسمية للعمل، لكي تستوعب فئات معينة دون فئات اخرى، وغالبا ما ياخذ التدخل الحكومي شكل حزمة من الاجراءات السابقة مصحوبة بتقرير حد ادنى لمستوى الاجر، ومن شان ذلك الاجراء ان يؤدي الى حالة من فائض العرض في السوق الرسمية للعمل، اذ انه يؤثر في كل من جانب الطلب، وجانب العرض.

فعلى مستوى التحليل الفردي وبافتراض توافر ظروف المنافسة الكاملة، يؤدي تقرير حد ادنى لمعدل الاجر يفوق المعدل التوازني الى تخفيض الطلب على العمل، اذ ان المنتج يستمر في طلب العمل الى الحد الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية او معدل الاجر مع قيمة الانتاجية الحدية لعنصر العمل، ومن شان اجراء تحديد حد ادنى للاجر، ان يؤدي الى زيادة التكلفة الحدية للعمل عن قيمة الانتاجية الحدية له، ويدفع ذلك المنتجين الى تقليل الطلب على العمل، الى الحد الذي يتعادل عنده الحد الادنى المحدد للاجر مع قيمة الانتاجية الحدية. وعلى جانب العرض، يؤدي ذلك الاجراء الى زيادة عرض العمل، اذ ان تزايد الاجر عن المعدل التوازني الذي تعكسه قوى السوق، من شانه ان يرفع من المنفعة الحدية للعمل، وفي ذلك تحفيز للافراد نحو زيادة عرض العمل.

وتؤدي حالة فائض العرض الى نشوء سوق موازية للعمل، ليتحقق معها التوازن عند معدل اجر ادنى من المعدل في السوق الحرة والحد الادنى للاجر في السوق الرسمية، وفي ظل السوق الموازية يتحقق مستوى عمالة اعلى من السوق الحرة.

3-4 الفساد الاداري

إن ظاهرة الفساد ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية حيث تختلف درجات هذا الفساد إلى اختلاف تطور مؤسسة الدولة. إما في بلدان العالم الثالث فإن لفساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي تصل إلى أقصى مدياتها، وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة. فالفساد قد ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطيء من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي.

إن الآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة المقيتة تطال كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب، فتهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤوليات وإنجاز الوظائف والخدمات، وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط، بل في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي، ناهيك عن مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية مع حياة الناس.

ويتعلق بمظاهر الفساد الاداري كل من الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام اثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار. وتتعدد صور الفساد الإداري كعدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي،وكذا استغلال الوظيفة في سبيل الحصول على الرشاوي، مثل التلاعب في منح تراخيص ممارسة بعض الانشطة، وتراخيص الاستثمار والاستيراد والبناء، والاعفاء من لوائح معينة.

3-5 الحظر:

يحضر القانون في كل الدول ممارسة بعض الانشطة، فاذا اراد الافراد ممارستها، فلا بد ان يتم ذلك سرا. ومن امثلة تلك الانشطة: الاتجار في المخدرات، والعاب القمار، وتجارة الجنس.....وغيرها. ويترتب على تلك الانشطة تحقق دخول ضخمة، اذ ان قيمة مخرجات تلك الانشطة تفوق كثيرا القيمة التي اشترت بها.

وتثار مشكلة قياس الدخول الناجمة عن تلك الانشطة ضمن الدخل القومي، فالدخول التي تقيسها الحسابات القومية، لا تتضمن الدخول الناتجة عن انشطة الجريمة، فضلا عن هذا، فلو ان تلك الانشطة اكتشفت وفرضت عليها ضرائب، فسوف تختفي الى حد كبير، بحيث يثار الجدل حول امكانية ادراج الدخول الناتجة منها ضمن الدخول المحققة في اطار انشطة الاقتصاد غير الرسمي.

ومن ناحية اخرى يرى البعض ضرورة ادراج تلك الانشطة ضمن تقديرات الدخل القومي، طالما ان الافراد يشترون هذه الخدمات بحرية، كما ان بائعي تلك الخدمات يحققون دخولا من ورائها، ويستخدمون الموارد النادرة، تلك المواد يمكن ان تساهم في زيادة الدخل القومي فيما لو استخدمت في مجالات اخرى، ويمكن الا تدخل تلك الدخول ضمن تقديرات الدخل القومي فيما لو كانت تكلفة الفرص البديلة للموارد المستخدمة مساوية للصفر، اي لا يوجد لها اي استخدام بديل.

وتشير التقديرات التي اجريت في الولايات الامريكية لتلك الانشطة، الى ان انشطة الجريمة تتراوح بين ثلث ونصف حجم الاقتصاد السري المرتبط باوجه نشاط قانونية.

وتعتمد قيمة تلك الانشطة الى حد كبير على كونها انشطة غير مشروعة، اذ انه لو كانت تلك الانشطة مشروعة، اي يسمح بتداول مخرجاتها من خلال الاسواق الرسمية، لهبطت قيمتها كثيران وهبطت من ثم قيمة الدخول المحققة من ورائها.

4- آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي

4-1 الآثار السلبية للاقتصاد الخفى.

إن الاقتصاد الخفى ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد. كذلك فان حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها لم تفهم بعد بالكامل. أن وجود الاقتصاد الخفى لا يؤدى الى تشويه بيانات الناتج القومى الاجمالى فقط ، وإنما يؤثر على معلوماتنا حول معظم جوانب النشاط الاقتصادى مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقى فى المجتمع.. الخ. وفيما يلى نتناول هذه الآثار بالتفصيل.

4-1-1 فقدان حصيلة الضرائب. إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد الخفى هى أن جانبا من الدخل الذى يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب. ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التى يقومون بها أو كلاهما للسلطات الضريبية. كذلك فان هناك بعض أشكال الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبى. وعندما يصبح حجم الاقتصاد الخفى جوهريا فانه يؤدى الى فقد جوهرى فى الإيرادات العامة. ويترتب على الفقد فى الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبى زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التى تتم فى الاقتصاد الرسمى ، بمعنى أن معدلات الضرائب التى يتم جمعها على الدخول المسجلة تصبح أكبر من اللازم. كذلك فان الإيرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذى يجب أن تكون عليه ، ومن ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب. وبهذا الشكل يصبح النظام الضريبى القائم على الضرائب على الدخل فى ظل وجود حجم كبير للاقتصاد الخفى غير عادل الأمر الذى يولد ضغوطا أكبر نحو تبنى نظم للضرائب غير المباشرة. كذلك فان هناك مخاطرة من أن انتشار عملية التهرب الضريبى سوف تدفع الآخرين على التهرب الضريبى.

لقد قدرت إدارة الضرائب IRS فى الولايات المتحدة مستوى الخسارة الناتج عن التهرب الضريبى بسبب وجود الاقتصاد الخفى بحوالى 40 - 42 مليار دولار عام 1976. أما فى عام 1981 فقد قدرت خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفى ما بين 86 - 90 مليار دولار ، وهو ما يعنى أن خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفى تمثل 30% تقريبا من اجمالى حصيلة الضرائب على الدخل.[1]

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، « الاقتصاد الخفي »، دار الوفاء، الاسكندرية، 2007، ص 80.

4-1-2 الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادى.

إن النمو السريع الاقتصاد الخفى قد يؤدى الى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادى ، حيث يؤدى هذا الأجانب من الاقتصاد الى تشويه المؤشرات الخاصة بسياسة الاستقرار الاقتصادى. ومن ثم فان هناك احتمال أن يقع صانع السياسة فى خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة. فنمو الاقتصاد الخفى ينتج عنه نوع من المغالاة فى المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج. وبالتالى فان سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية. وإذا ما حاولت سياسة الاستقرار الاقتصادى اخذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات فان سياسة الاستقرار الاقتصادى سينشأ عنها إجراءات تحدث نوعا من عدم الاستقرار فى الاقتصاد الرسمى ، لدرجة أن المشكلات غير الحقيقية تصبح مشكلات حقيقية بمقتضاها يتحول الاقتصاد الخفى من خلال التضخم والبطالة الى اقتصاد ذو حجم أكبر.

وفيما يلى نتناول بعض آثار هذا الاقتصاد على عملية صناعة وأداء السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

أ- تشوه المعلومات.

عندما يكون حجم الاقتصاد الخفى كبيرا فان درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستنخفض وتكون المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسة الاقتصادية. وعندما تكون الإحصائيات الاقتصادية متحيزة ، ويكون مستخدمى هذه الإحصائيات على غير علم بهذا التحيز ، فان الاقتصاديين يقومون بإجراء توقعات خاطئة وتقديم تحليل غير صحيح لصانعى السياسة ، والذين بدورهم يأخذون سياسات خاطئة للتعامل مع المشاكل المختلفة. وعندما تكون التوقعات معيبة والسياسات غير مناسبة ، فان النتائج تأتى على عكس المتوقع لها. ولذلك تنتشر بين الكثير من دول العالم ظاهرة تغيير الاقتصاديين عندما لا تتحقق النتائج المطلوبة من السياسات الاقتصادية. حيث يتم استبدالهم بآخرين يقومون بنفس الأخطاء. أو قد تتغير الحكومات ويأتى صانعو سياسة آخرون ، ولكنهم يفعلون نفس الخطأ وهكذا. فالعيب ليس عيب الاقتصاديين أو صانعى السياسة وانما الخطأ فى إغفال أثر هذا الجانب من الاقتصاد على حركة أداء الاقتصاد ككل ، وفعالية السياسات المرسومة فى تحقيق الأهداف التى تسعى إليها.

ولان القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية والتى لا تأخذ الاقتصاد الخفى فى الاعتبار فان كفاءتها يصبح مشكوكا فيها للاعتبارات الآتية:

- إن الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادى العام ، ومن ثم قد تؤدى الى تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التى يواجهها الاقتصاد.

- إن المعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة. فالمعلومات عن الأداء الاقتصادى الحقيقى قد تؤدى الى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس ، أو فى بعض الحالات الى سياسة مختلفة تماما عن السياسة المطلوب اتخاذها.

- إن النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة كما هو فى البندين أعلاه هى تطبيق سياسات غير مثلى Non-Optimal والتى سوف يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة. وبالتالى فان النتائج المترتبة على السياسة سوف تكون أقل مما هو مطلوب أو قد تكون النتائج معاكسة يعتمد ذلك على مستوى المسحوبات leakages بين الاقتصاد الرسمى والاقتصاد الخفى ومستوى أداءهما الاقتصادى.

على سبيل المثال فان إحصاءات الناتج المحلى الاجمالى ومستوى التشغيل قد تشير الى أن الاقتصاد الرسمى يعانى من انحسار ، وأن الاقتصاد يعمل فى مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل ، بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى الناتج المحلى الاجمالى أكثر بكثير من المستوى المسجل ، وان مستوى البطالة الحقيقى أقل من ذلك المستوى المسجل. ويترتب على ارتفاع معدلات البطالة المسجلة اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم ، لان جانبا من العمال المسجلين على انهم فى حالة بطالة يعملون فعلا فى الاقتصاد الخفى. ولاشك أن أثر السياسات التوسعية الأكثر من اللازم سوف يتمثل فى تغذية الضغوط التضخمية. فإذا ما كانت الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة

مغالى فيها وإذا كانت توقعات التضخم تقوم على أساس الأرقام القياسية - الغير حقيقية - للأسعار فان الآثار التضخمية سوف تتضاعف. وفى مثل هذه الحالة قد تكون السلطات النقدية مدفوعة الى استيعاب معدل أعلى للتضخم وذلك من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات أعلى من تلك التى يجب أن تسود وفقا لمعدل التضخم الحقيقى. ومن شأن هذه السياسات فى مثل هذه الظروف أن تؤدى ليس الى رفع مستوى الناتج المحلى الاجمالى أو مستوى التشغيل ولكن الى رفع مستوى الأسعار.

كذلك فان عدم وجود نمو اقتصادى مقاس فى الاقتصاد الرسمى قد يكون راجعا الى تركز النمو من الناحية الواقعية فى الاقتصاد الخفى. ولقد دفع ذلك الأمر البعض الى افتراض أن هناك بالضرورة علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمى والاقتصاد الخفى. بمعنى آخر أن نمو الاقتصاد الخفى قد لا يكن موازيا لنمو الاقتصاد الرسمى ، وإنما قد يكون معاكسا له فى طبيعة الدورة الاقتصادية. فالاقتصاد الخفى ينمو عندما يكون الاقتصاد الرسمى فى حالة كساد والعكس. على سبيل المثال ادعى Fiege أن الكساد الذى ساد فى منتصف السبعينيات مع الارتفاع فى مستويات الأسعار ليس إلا نوع من الوهم الإحصائي المترتب على نمو الاقتصاد الخفى ، وانه حتى ولو كانت الحالة الاقتصادية قوية ، فان التحول من الاقتصاد الرسمى الى الاقتصاد الخفى سوف يترتب عليه بالتالى انخفاض فى الدخل الحقيقى - المسجل - وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الإنتاجية وارتفاع مستويات الأسعار.

ب- معدلات البطالة.

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية ، ومن هنا فقد تبدو أهمية الاقتصاد الخفى فى قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا فى الحصول على فرصة عمل فى الاقتصاد الرسمى. وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فان الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة فى الاقتصاد تصبح مغالى فيها. على سبيل المثال فان هناك ادعاء بأن معدلات البطالة فى مصر تضم كافة خريجى الجامعات والمعاهد الفنية ومدارس التعليم الفنى. هذا بالإضافة الى جانب من المتسربين من النظام التعليمى. إلا أنه يمكن القول بأن هناك نوع من المغالاة فى هذه الأرقام. لان جانبا لا بأس به من هؤلاء يعمل بالفعل فى الاقتصاد الخفى ، من خلال سوق العمل غير المنظم. كذلك يشير (Gutmann (1985 الى أن حوالى ربع قوة العمل فى الولايات المتحدة تعمل فى - أو لها صلة بـ - الاقتصاد الخفى ، سواء أفراد يعملون وظائف إضافية بالإضافة الى عملهم الرسمى فى هذا القطاع وهؤلاء يمثلون حوالى 80 % من العاملين فى الاقتصاد الخفى أما النسبة الباقية فتعمل فى الاقتصاد الخفى بصفة أساسية.

ولكن لماذا تتحيز البيانات الرسمية عن البطالة. أن الخطأ يرجع الى أن معدل البطالة يقوم على أساس المسوحات التى تقوم على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية. أن جميع المسوحات التى تتم سواء على نطاق الآسرة أو غيرها تقوم على فرضية أن الأفراد أمناء فى إجاباتهم. على أن نتائج هذا الافتراض قد تكون خطيرة ولا يمكن الاستهانة بها. ذلك أن الأفراد الذين يسجلون ضمن الأفراد الذين يحصلون على إعانات بطالة أو غيرها من المدفوعات التحويلية عادة ما يفترض انهم يبحثون عن عمل . وإذا فرض أنهم لا يبحثون عن عمل فان حقهم فى الحصول على هذه الإعانات قد يتوقف. ولكن بعض هؤلاء قد لا يبحث عن عمل فعلا وبالتالى يحصلون على هذه المدفوعات بالاحتيال. من ناحية أخرى فان البعض الآخر قد يمارس الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل السرقة والنشل وتوزيع المخدرات .. الخ ، أوقد يكون عرضة لأحكام جنائية. مثل هؤلاء عادة مالا يدعون أنهم يمارسون أعمالا تخرق القانون وعادة ما تكون إجاباتهم فى مسوحات العمالة بأنهم يبحثون عن عمل ومن ثم يصبحون ضمن إحصائيات البطالة الرسمية. وهكذا فان الإجابات غير الصحيحة تحدث تحيزا فى البيانات المشتقة من هذه المسوحات. وبما أن الاقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات فان معظم الاقتصاديين يدخلونها فى إطار نماذج اقتصادية قياسية بدون اعتبار لهذا التحيز فى البيانات وكنتيجة لذلك فان نتائجهم تكون متحيزة.

ج- معدلات النمو الاقتصادى

عندما يتواجد الاقتصاد الخفى فان معدلات النمو الحقيقى فى الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل. فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمى والخفى ينموان بصورة متوازية فان التحيز فى المؤشرات عن النمو الفعلى يصبح صفرا. أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد

الخفى معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمى ، فان معدل النمو الاقتصادى العام فى الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس. ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية فى صورة تقديرات أقل من الواقع ، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادى. وعلى ذلك فان قياسات الناتج القومى التى لا تأخذ الاقتصاد الخفى فى الحسبان تصبح غير مناسبة.

إن الدراسات توضح أن تقديرات معدلات نمو الناتج فى الاقتصاد الخفى فى الكثير من الدول تفوق تلك الخاصة بالاقتصاد الشرعى. على سبيل المثال فقد بلغت معدلات النمو الأسمى للناتج فى الاقتصاد الخفى وفقا لـ [Gutmann [1979 ما بين 1ر8% - 3ر8% بالمقارنة بـ 9ر7% للاقتصاد الشرعى فى الولايات المتحدة وذلك خلال الفترة من 1939 - 1976. كذلك يشير [Fiege [1979 الى أن معدلات النمو للاقتصاد الشرعى فى الولايات المتحدة بلغت خلال الفترة من 1976 - 1978 حوالى 11.8% بينما إذا تم أخذ الاقتصاد الخفى فى الاعتبار فان معدلات النمو ترتفع الى 16.9% . أما فى ألمانيا (الغربية سابقا) فقد بلغت معدلات النمو وفقا لـ Duisburg (1984, p. 219) فى الناتج للاقتصاد الخفى عدة أضعاف معدلات النمو فى الاقتصاد الخفى. أكثر من ذلك فان [Duisburg [1984 يشير الى أنه فى حالة الولايات المتحدة الأمريكية كان النمو فى المدى الطويل لكل من الاقتصادين على نحو غير متماثل. ففى بعض الأحيان كان الاقتصاد الخفى ينمو على نمط مخالف لنمط نمو الاقتصاد الشرعى. ففى الوقت الذى كان فيه الاقتصاد الشرعى فى حالة كساد كان الاقتصاد الخفى فى حالة رواج والعكس.

إن العلاقة بين الاقتصاد الرسمى والاقتصاد الخفى تحتاج الى تناول الأثر على ضغوط العرض والطلب فى الاقتصاد الخفى الناتجة عن التغير فى أداء الاقتصاد الرسمى فى مجالات النمو الاقتصادى والبطالة والتضخم. ذلك أن النمو البطئ أو السالب فى الاقتصاد الرسمى ربما يؤدى من خلال تخفيض معدلات الزيادة فى الدخول الحقيقية الى زيادة الضغوط على الأفراد للبحث عن أو تدعيم مصادر الدخول الخاصة بهم ، لكى يحافظوا على مستويات المعيشة الحالية أو المتوقعة. وتزداد حدة هذه الضغوط إذا كان الكساد مصحوبا بزيادة فى الضرائب على الدخول الشخصية وذلك لتمويل الإنفاق الحكومى المتزايد ، أو ارتفاع معدل الفائدة بصفة خاصة على قروض الإسكان Mortgages ، كما هو الحال فى الدول المتقدمة ، وهو ما يؤدى الى تخفيض الدخل الشخصى المتاح للإنفاق والمولد من الاقتصاد الرسمى بصورة كبيرة.

وتؤدى مثل هذه الضغوط الى زيادة عرض العمل فى الاقتصاد الخفى خصوصا إذا كانت مصحوبة بارتفاع فى معدل البطالة حيث يزداد عرض العمل الجاهز للتوظف ، أما لبعض الوقت أو لكل الوقت. وتزداد الضغوط نحو التحول الى الاقتصاد الخفى إذا كان الأفراد يحصلون على مدفوعات فى صورة إعانة بطالة أو أى إعانات أخرى. حيث سيفضل العمال فى هذه الحالة الحصول على أجور أقل ، أما بسبب إلحاح الحاجة نحو تدعيم دخلهم من الإعانات ، أو لأنهم بعد حصولهم على أجورهم من الاقتصاد الخفى سيتمكنون من المحافظة على نفس مستوى المعيشة الذى كانوا يحصلون عليه من خلال العمل لساعات أقل فى الاقتصاد الخفى. ويؤدى مثل هذا الانخفاض فى الأجور الى زيادة القدرة التنافسية للموردين فى الاقتصاد الخفى. كذلك فان هذه الضغوط التنافسية سوف تؤدى الى زيادة إلحاح الحاجة نحو البحث عن أسواق تحتية وبالتالى زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة من خلال الاقتصاد الخفى.

وبينما تؤدى البطالة المرتفعة والنمو البطئ فى الاقتصاد الرسمى الى زيادة حجم الاقتصاد الخفى من خلال آثار العرض هذه Supply Effects ، فان ارتفاع معدلات التضخم ربما تؤدى الى زيادة حجم الاقتصاد الخفى من خلال زيادة طلب المستهلكين نحو السلع والخدمات التى يتم إنتاجها فى الاقتصاد الخفى. إن ارتفاع معدلات التضخم ربما يؤثر على تقييم الأفراد لقوتهم الشرائية ، سواء كانت الدخول الحقيقية تتناقص أم لا ، ومن ثم تدفعهم نحو السعى الى تخفيض تكلفة السلع والخدمات التى يشترونها حتى وان كان ذلك فى مقابل جودة أقل، أو تزايد درجة عدم التأكد لديهم حول مستوى أو ضمان الجودة والتى عادة ما لا تتوافر فى المشتريات من الاقتصاد الخفى. باختصار فان كافة النواحى السلبية لأداء الاقتصاد الرسمى مثل انخفاض معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة والتضخم تؤدى الى زيادة مستوى الاقتصاد الخفى وهو ما يؤكد العلاقة العكسية بين أداء الاقتصاد الخفى والاقتصاد الرسمى.

على أن هناك بعض العوامل التى تدفع الى توقع أن نمو كل من الاقتصاد الرسمى والخفى مرتبط بصورة طردية. وهذه الأسباب ترتبط أساسا بآثار ارتفاع مستويات الدخل الحقيقى فى الاقتصاد الرسمى والنمو فى الطلب على خدمات الاقتصاد الخفى. إن جانب الطلب فى الاقتصاد الخفى مثله مثل أى سوق يتأثر بالقوة الشرائية للمستهلكين. ويؤدى الانحسار فى النشاط الاقتصادى الى التأثير على الدخول وهو ما يؤدى - بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها - الى انخفاض طلب المستهلكين على سلع وخدمات الاقتصاد الخفى وكذلك الاقتصاد الرسمى. أكثر من ذلك فانه إذا كانت سلع وخدمات الاقتصاد الخفى ذات مرونة دخلية مرتفعة ، وهو أمر وارد بالنسبة لبعض السلع والخدمات التى تقدم من خلال هذا الاقتصاد ، خصوصا بعض أنواع السلع والخدمات غير الشرعية مثل المخدرات والقمار والدعارة ، فان ذلك يؤدى الى زيادة مستوى النمو فى الاقتصاد الخفى مع نمو الاقتصاد الرسمى.

كذلك فان نمو الاقتصاد الرسمى سوف يؤدى الى زيادة حجم الاقتصاد الخفى لآثاره على عرض العمل. حيث أن التوسع فى نشاط الاقتصاد الرسمى يؤدى الى زيادة مستويات الدخول وكذلك زيادة الضغوط نحو العمل الاضافى لهؤلاء العمال المنتسبون الى الاقتصاد الرسمى. وهو ما يؤدى الى قلة الوقت المتاح لدى الفرد لاداء بعض المهام البسيطة التى عادة ما يقوم بها الفرد بنفسه كما هو الحال فى الدول المتقدمة من طلاء المنازل وإصلاح السيارات .. الخ. أو أداء بعض الأعمال المنزلية مثل أعداد الطعام والجلوس بالأطفال وتنظيف المنازل والعناية بالحدائق .. الخ. ويزداد الدافع نحو عمليات شراء هذه الخدمات بدلا من أن يؤديها الفرد بذاته مع نمو الاقتصاد الرسمى الأمر الذى يستفيد منه الاقتصاد الخفى بالدرجة الأولى.

وأخيرا فان زيادة النشاط الاقتصادى فى الاقتصاد الرسمى يمكن أن يؤدى الى زيادة حجم الاقتصاد الخفى ، لأنها تدفع بالأفراد نحو شرائح ضريبية أعلى بسبب زيادة الدخل وهو ما يدفع الأفراد نحو التحول الى الاقتصاد الخفى حيث لا توجد ضرائب كما سبقت الإشارة.

د- معدلات التضخم.

يعنى وجود الاقتصاد الخفى أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه ، حيث ستميل الأسعار فى الاقتصاد الخفى الى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة فى الاقتصاد الرسمى ، بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الخفى منافسا للاقتصاد الرسمى فى تقديم نفس السلع والخدمات. فأحد جوانب الاستجابة للزيادة فى الأسعار هو زيادة حجم النشاط فى الاقتصاد الخفى. إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع فى الاقتصاد الخفى أقل من الأسعار فى الاقتصاد الشرعى بأعباءه الضريبية والإجرائية.

وعلى العكس من ذلك فانه أيضا من المتوقع فى حالة الدول النامية حينما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبرى أو أن تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير فى الطلب على السلع والخدمات، مثال ذلك الدقيق والأسمنت والخشب وحديد التسليح أو حالة المساكن المؤجرة فى مصر. ففى مثل هذه الحالات يحدث تحيز فى بيانات التضخم ، لان سلة السلع التى يحسب على أساسها الرقم القياسى لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الخفى كحقيقة واقعة ، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات. وهكذا يمكننا أن نواجه حالة من اثنتين أما المغالاة فى معدلات التضخم، وأما أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع.

هـ- السياسة النقدية.

إن وجود الاقتصاد الخفى سوف يعنى أن الطلب على النقود لأغراض اجراء المعاملات فى الاقتصاد الخفى لابد وأن يضاف الى الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود. إلا أن مثل هذا الطلب على النقود ليس حساسا للتغيرات فى معدلات الفائدة. لان الحاجة الى تجنب دفع الضريبة والرغبة فى عدم الكشف عن ممارسة أنشطة خفية قوية للغاية. وعلى ذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة فى الاقتصاد ككل ، يعتمد ذلك على حجم الاقتصاد الخفى. على سبيل المثال فانه وفقا لتحليل كينز / هيكس Keynes/Hicks أو ما يعرف بتحليل IS/LM فان منحنى LM يصبح أكثر حدة Steeper ، ومن ثم على ذلك فان انتقال منحنى IS الى جهة اليمين ، والناتج عن الزيادة فى العجز فى ميزانية الحكومة مثلا سوف يؤدى الى زيادة معدل الفائدة الحقيقى بصورة سريعة ، وبالتالى حدوث ما يسمى بمزاحمة الاستثمار الخاص Crowding out.

كذلك فان وجود الاقتصاد الخفى يؤثر على السياسة النقدية من خلال سلوك الأساس النقدى Monetary Base ، أى احتياطيات البنوك والنقود السائلة ، والتى يفترض أنها تحت تحكم وسيطرة البنك المركزى. وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة فى الاقتصاد الخفى تعتبر مرتفعة ، فان سياسة البنك المركزى ليس لها أى تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدى. ولهذا الحد فان سياسة البنك المركزى لابد وأن يتم تحليلها فى ضوء آثارها على احتياطيات البنوك والجزء المتبقى من النقود السائلة فقط بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة بواسطة الاقتصاد الخفى. فإذا ما كانت السياسة النقدية متشددة ، فان ذلك يؤدى الى تقليل احتياطيات البنوك وكذلك فانه الكمية المحتفظ بها من النقود السائلة المستخدمة فى الاقتصاد الرسمى. الا أن ذلك لا يقلل من الكميات المحتفظ بها من النقود السائلة لأغراض اجراء المعاملات فى الاقتصاد الخفى الا إذا ترتب على السياسة الحكومية تخفيض فى حجم الاقتصاد الخفى نفسه.

4-1-3 الأثر على توزيع الموارد.

يؤثر وجود الاقتصاد الخفى على أداء الاقتصاد بطرق عدة. ومن المحتمل أن يكون له آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية. على سبيل المثال إذا حدث نمو فى الاقتصاد ككل ، بما فى ذلك الاقتصاد الخفى ، فان الحاجة الى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون أكثر إلحاحا. وبما أن الضرائب تجمع فى هذه الحالة من الاقتصاد الرسمى فقط ، فان مستوى الضرائب على الأنشطة التى تتم فى الاقتصاد الرسمى سيزداد. وتؤدى هذه الزيادة فى الضرائب الى دفع المزيد من الأنشطة الى التحول نحو الاقتصاد الخفى. حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبى. وفى ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاد الخفى والاقتصاد الرسمى بالشكل الذى يمكن الاقتصاد الخفى من اجتذاب قدر أكبر من الموارد. وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحولة من الاقتصاد الرسمى نحو الاقتصاد الخفى طالما أن معدلات العائد الصافى (بدون الضريبة) أعلى فى الاقتصاد الخفى عن الاقتصاد الرسمى.

إن التوازن الذى سيصل إليه الاقتصاد فى ظل وجود الاقتصاد الخفى سوف يكون أقل من المستوى الأمثل ، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع. فعلى مستوى التحليل الاقتصادى الجزئى يؤدى الاقتصاد الخفى الى تعديل أسلوب استخدام العمل والعناصر الأخرى للإنتاج. على سبيل المثال يؤدى انخفاض حجم القاعدة الضريبية الى وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة فى القطاعات التى تخضع للضريبة والقطاعات غير الخاضعة للضريبة وذلك بإعطاء ميزة تنافسية فى تكاليف عناصر الإنتاج بالنسبة للأنشطة التحتية غير الخاضعة للضريبة. إن النتيجة المترتبة على ذلك هى إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتى تخضع للضريبة والأنشطة الأقل كفاءة والتى لا تدفع الضريبة ، الأمر الذى يؤدى الى انخفاض مستوى الكفاءة فى الاقتصاد. فقد قدر (Alm (1985 مقدار الفقد فى الرفاهية الناتج عن هذه الفروق فى التحصيل الضريبى فى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالى 28% من اجمالى الضرائب عام 1980 ، أو حوالى 9% من الناتج المحلى الاجمالى.

كذلك فان الاقتصاد الخفى عادة ما يستخدم أنواعا معينة من التكنولوجيا بصفة خاصة تكنولوجيا المشروعات ذات الحجم الصغير ، كذلك فانه يقوم على أساس نظام محدد للإدارة يعتمد بصفة أساسية على نظام الاتصال المباشر والتى يترتب عليها تكلفة أكبر للعمليات. أما الاقتصاد الرسمى فيستخدم نظم التكنولوجيا واسعة المجال ونظم للاتصال أقل تكلفة. وعلى ذلك فانه على المدى الطويل ستكون الإنتاجية الحدية للعامل فى الاقتصاد الخفى أقل من الإنتاجية الحدية للعامل فى الاقتصاد الرسمى. الا أن خيار المستهلك بين السلع المنتجة فى الاقتصاد الخفى والاقتصاد الرسمى قد يميل نحو تفضيل السلع المنتجة فى الاقتصاد الخفى ، بالرغم من سيادة نظم الإنتاج الأقل كفاءة نتيجة وجود القيود الضريبية ، وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع المنتجة فى هذا الاقتصاد.

على أنه تجب ملاحظة أن مدى سلامة التحليل السابق تعتمد على فروق الكفاءة فى استخدام الموارد بين الاقتصاد الرسمى والخفى. ويلاحظ أن معظم التحليل فى أدبيات الاقتصاد الخفى يقوم على افتراض أن كفاءة استخدام الموارد فى الاقتصاد الخفى أقل من الاقتصاد الرسمى ، وهو افتراض قد لا يكون صحيحا فى بعض الأحيان ، وخصوصا فى الاقتصاديات التى تعانى من تشوهات ناجمة عن عدم صحة

السياسات الاقتصادية المطبقة. ففى مثل هذه الحالة يترتب على عملية تحويل الموارد نحو الاقتصاد الخفى الى وضع الاقتصاد عند مستوى توازن أفضل مما لو تم توجيه الموارد نحو الاقتصاد الرسمى.

2-4 الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفى.

تركز معظم الدراسات التى تمت على الاقتصاد الخفى أساسا على الجوانب السلبية التى يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادى الكلى أو الجزئى. الا أن ذلك لا يعنى أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد. إذ يشير Mirus & Smith [1994] إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفى على المستوى القومى. ذلك أن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية. ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التى تحدث فى ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمى. كذلك فان هذا الاقتصاد سيكون قادرا على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل ، وبالتالى يحقق آثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودى الدخل. ويعنى ذلك أن الاقتصاد الخفى قد يؤدى الى تخفيض الفروق فى توزيع الدخل. كما أن هناك إمكانية أن يساعد نمو الاقتصاد الخفى على إيضاح التغيرات المطلوبة لكى يصبح الاقتصاد ككل فى وضع تنافسى. فقد يكون الاقتصاد الخفى اكثر استجابة للظروف والتغيرات على مستوى الاقتصاد بالشكل الذى قد يساعد صانع السياسة الاقتصادية على تبنى عملية التعديل الهيكلى المطلوبة لكى يظل الاقتصاد فى وضع أفضل. على أن ذلك لا ينطبق على كافة السلع التى يتم إنتاجها فى الاقتصاد الخفى ، فهناك بعض السلع والخدمات التى يتم إنتاجها فى الاقتصاد الخفى ولكنها تحمل آثارا سلبية على المستوى الاجتماعى مثل المخدرات والقمار وغيرها.

ويتساءل [1] Duisburg [1984] عما إذا كان وجود اقتصاد خفى كبير الحجم ومنتج وديناميكى يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادى فى الاقتصاديات الحديثة ، خصوصا مع تزايد درجات الجمود Inflexibilities فى الاقتصاد الرسمى. ففى بعض الأحوال قد تؤدى بعض جوانب الجمود فى الاقتصاد الى رفع معدلات الإفلاس بين المنشآت ورفع معدلات البطالة. كذلك فقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأى العام والانخفاض فى مستوى شعبية الحكومة الأمر الذى يدفع الى سياسة اكثر تكلفة من الناحية السياسية من خلال السماح للتضخم بالاستمرار فى سبيل هدف التوظيف الكامل. وهكذا يؤدى التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية والسياسية الى سلسلة حلزونية من التضخم والبطالة. وفى مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد الخفى كما يشير Duisburg دور المهدئ الاجتماعى Social Mollifier . بل ويصل الحد بـ (1984) Duisburg الى القول بأنه " سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادى ، فان وجود اقتصاد خفى منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادى" .

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، « الاقتصاد السري »، دار النهضة العربية، القاهرة،2002، ص 69.

الخاتمة:

كان هدفنا من هذا البحث هو جذب الاهتمام الى احدى الظواهر الاقتصادية الهامة والخطيرة، وهي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والتي اصبحت منتشرة بصورة كبيرة في معظم دول العالم المتقدم منها والنامي، وذلك لما لهذه الظاهرة من آثار هامة وخطيرة على زيادة درجة الشمول وعدم التاكد في الحسابات الوطنية والاجماليات الاقتصادية الاساسية للمجتمع.

وهكذا فان وجود الاقتصاد غير الرسمي لا يؤدي فقط الى تشويه بيانات الناتج الوطني الاجمالي، وانما يؤثر ايضا على كافة المعلومات المتاحة حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي، مثل توزيع الدخل، عدالة توزيع الاعباء الضريبية، مستويات التشغيل والبطالة، مدخرات القطاع العائلي، اجمالي الواردات...الخ، وهو ما يؤثر بدرجة كبيرة على السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية المتبعة على المستوى الكلي، والتي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن ثم يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في تفاقم المشكلات الاقتصادية بدلا من معالجتها، هذا فضلا عن الاثار الاجتماعية الاخرى، كالاخلال بالعدالة والمساواة في توزيع الاعباء الضريبية في المجتمع.

وتتمثل اهم النتائج التي خلصنا اليها من هذا البحث فيما يلي:

اولا: تستحق ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المزيد من الاهتمام والاخذ في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

ثانيا: تعزى اسباب نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مجتمع من المجتمعات الى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع والتي تؤثر على نمو واتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

ثالثا: يؤدي التهرب الضريبي دورا اساسيا في نمو الاقتصاد غير الرسمي وازهاره، بحيث يمكن القول بانه كلما زاد التهرب الضريبي زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي.

وهكذا فان معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تقتضي معرفة الأسباب الحقيقة التي تكمن وراء وجود هذا الاقتصاد ومحالة التغلب عليها وهم ما يمكن تحقيقه عن طريق تقليل الحوافز والإغراءات نحو الانضمام الى هذا الاقتصاد، وزيادة درجة جاذبية الاقتصاد الرسمي، وهو ما يؤدي إلى تضييق حجم الاقتصاد غير الرسمي وحصره في أضيق نطاق ممكن، بحيث يتم الإقلال من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي إلى ادني مستوى ممكن.

المراجع:

- **باللغة الفرنسية**

-Barthélemy Ph .,1986. « Comptabilité nationale et économie souterraine », dans Arnold H et arkhipoff O., éds., Etudes de comptabilité nationale,Economica,Paris.

-Feige, Edgar L., 1989, « The Meaning and Measurement of the Underground Economy », The Underground Economies Edited by Feige, Edgar L., Cambridge University Pres..

-Feige, Edgar L. ed. 1989. The underground economies. Tax evasion and information distortion. Cambridge, New York, Melbourne: Cambridge University Press.

-J.C.Willard, « L'économie souterraine dans les comptes nationaux », Econom Statistique, n 226, INSEE, Paris, nov.1989.

-Hart K.,1972,Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana, Journal of Modern African Studies, vol 2.

-INGO WALTER,. 1986. Secret Money…The Shadow World Of Tax Evasion Capital Flight And FRAUD, (LONDON; COUNTERPOINT).

-Lippert, O., Walker, M., 1997 (Eds.), the Underground Economy: Global Evidences of its Size and Impact. The Frazer Institute, Vancouver, BC

-Schneider, F., Enste, D., 2000. Shadow économies: size, causes, and conséquences. Journal of Economic Literature 38.

Tanzi, Vito. 1980. The underground economy in the United States: estimations and Implications. Banca Nazionale Del Lavoro Quartely Review, No 135, Dec
-Tanzi, Vito. 1983. The underground economy in the United States. Annual estimates, 1930–1980. IMF-Staff Papers 30, no. 2.

- **باللغة العربية:**

- عاطف وليم اندراوس، « الاقتصاد الظلي، المفاهيم والمكونات والاسباب » ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
- نسرين عبد الحميد نبيه، « الاقتصاد الخفي »، دار الوفاء، الاسكندرية، 2007.
- صفوت عبد السلام عوض الله، « الاقتصاد السري »، دار النهضة العربية، القاهرة،2002.